مجازا عن شفة البعير فان اريد ان العلاقة الاطلاق والتقييد كان مجازا
مرسلا وان اريد بها المشابهة كان استعارة فالمدار على ملاحظة العلاقة
لا على وجودها فتامل **قوله** غير المشابهة اي كما عتبار ما كان واعتبار
ما يكون واعتبار السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية
والاطلاق والتقييد والمجاورة الى غير ذلك وقد ناقش بعضهم
في بعضها وبالجملة فلا يقول على قولهم علاقات المجاز حسنة وعشرون
او نحو ذلك فان بعضها يرجع الى بعض ومثال الاولى قوله تعالى
وآتوا اليتامى اموالهم فان المراد الذين كانوا يتامى بقرينة الامر
باتيانهم اموالهم اذ لا يومر بذلك الا بعد بلوغهم ولا يتم بعد البلوغ
ومثال الثانية قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فان الخمر ما يكون
خمرا بقرينة قوله اعصر اذ لا يعصر الا العنب وفي لغة بعض العرب
اطلاق الخمر على العنب وعليها فالاية من باب الحقيقة ومثال الثالثة
رعينا الغيث فان المراد النبات الذي سببه الغيث بقرينة قوله
رعينا وبقية الامثلة لا تخفى على من له المام بالفن **قوله**
فمجاز مرسل اما وصفوه بالارسال لانهم ارسلوه عن ادعاء ان
المشبه فرد من افراد المشبه به الذي بنيت عليه الاستعارة وقيل
لانهم ارسلوه عن التقييد بعلاقة ونوقش فيه بانه لا يظهر
الا في الكلي دون كل نوع لانه مختص بالعلاقة التي اعتبرت فيه
واجيب بانه لوحظ الكلي في اصل التسمية **قوله** والا اي وان
لم تكن علاقته غير المشابهة بان كانت المشابهة لان نفي التقييد
اثبات ومما ينفي التشبيه له ان الاتي بوجه الموضع كقوله تعالى
الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم عذابا اليما الى غير ذلك
اصلها ان الشرطية المدغمة في لا النافية فليس اداة استثنا

كما

وعلى ذلك قوله
اذا وجدت الخمر ثاويا وليفي
فهو حلال في اصول الدين او

عن شفة بعيه فمجاز مرسل والا

فلستعارة مصرحة الفريدة الثانية ان كان المستعار

بل يكون استعارة مكنية وعليه يبنى ما هنا فتدبر

كما قد يتوهمه بعض القاصرين فاذا قال لك شخص الاستثنا هنا متصل او منقطع تعليطا لك فلا يحسن جوابه الا بان تقول له متصل
بالجهل منقطع عن الفضل اشارة الى انه انفصل بالجهل وانقطع عن
الفضل حيث جعل هنا استثنا لا محالة وانما يتردد في كونه متصلا
او منقطعا **قوله** فاستعارة مصرحة اعترض بانه كان الاولى ترك
التقييد بالمصرحة لانه لا يلزم من كون العلاقة المشابهة ان
يكون المجاز استعارة مصرحة لانها محل الاتفاق بخلاف المكنية
كما سياتي بيانه في العقد الثاني ومنها ان المكنية خارجة عن
التعريف لانما على المختار لفظ المشبه به المحذوف ولا يصدق عليه
انه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له اذ لا استعمال بعد الحذف
ومنها ما قرره بعضهم من ان المكنية خارجة عن الموضوع كما يدل على
ذلك تقييد القرينة بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي لان القرينة
المكنية ليست مانعة عن ارادته بل مرشدة اليه وفي كل من هذين
الجوابين نظر لانه يلزم على كل منهما ان المكنية ليست بين اقسام
المجاز المعروف بما ذكر وليس كذلك وحينئذ فالوجه انها داخلة
في التعريف ويراد المستعملة ولو بالقوة والمانعة ولو بواسطة
اضافتها الى المشبه وبالجملة لو واقف المصنف في عدم التقييد
لكان اولى فتدبر **قوله** الفريدة الثانية تقرض المصنف في هذه
الفريدة لتقسيم الاستعارة الى اصلية والى تبعية باعتبار المستعار
الذي هو لفظ المشبه به كما ترشد لذلك قوله ان كان المستعار
الخ فتامل **قوله** ان كان المستعار الخ انما عبر بلفظ المستعار ولم
يعبر بلفظ الاستعارة مع ان مقتضى الظاهر التعبير به لان لفظ
المستعار يصدق في المقصود وهو لفظ المشبه به بخلاف لفظ الاستعارة

Copyright Qom University Press 1395

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)